

مشكلة طابا بين المأزق المصري والتعنت الاسرائيلي

اسرائيل تلتقي "طابا" في وجه مصر لتعيدها الى مائدة المفاوضات

في معرض حديثه عن موضوع طابا والعلاقات المصرية - الاسرائيلية وجه حسني مبارك كلامه الى احد الصحفيين بالقول: هل تعتقد اننا نريد مزيدا من التوتر او حربا من اجل طابا؟ وهذه الكلمات لغص الرئيس المصري جوهر موقفه وموقف نظامه من التعنت والتشدد والاصرار المناشدة المصرية واستجداء الموقف الامريكى، والدعوات المتكررة لمساودة التفاوض حول طابا، ازداد دوقفه تشددا، ازاء المطالب المصرية، حيث قام ارييل شارون بزيارة المنطقة في نهاية الشهر الماضي وادلى بتصريح امام الصحفيين اكد فيه ان منطقة طابا ستبقى تحت سيطرة قواته وقال: (ان يكون هناك تنازل بالنسبة لهذه المنطقة ولا يمكن تصور اننا كنا سنطور المنطقة الساحلية ونبنى فندقا كهذا لو اعتمدنا ان هناك اي شك حول مستقبل هذه المنطقة).

مصر تقابل التعنت الاسرائيلي بالمزيد من الليونة والمناشدات

لاشك ان ما اتفق على تسميته بازمة طابا يشكل لوحة واضحة المعالم لطبيعة التفكير الصهيوني ازاء مسألة الارض من جهة وطبيعة تلك الفترة.



تدقيق الهويات في طابا

لقد نشأت «مشكلة طابا» قبيل انسحاب القوات «الاسرائيلية» من سيناء، ذلك الفعلية عن هذه المناطق وايقانها رهنا بيد القوات الامريكية فقبل بداية «الانسحاب» ادعت «اسرائيل» سيادتها على طابا، وخلق في وجه النظام المصري ازمة عنيفة برفضها ادخال هذه المنطقة ضمن خطة سحب القوات، وفي تلك الفترة جرت مفاوضات مكثفة وطويلة للخروج بحل هذه المسألة، التي وضعت وحسب لمبارك امام ازمة محرجة زاد في دقتها انها تأتي عشية بدء تنفيذ اتفاق كامب ديفيد ولهذا قدم الجانب المصري المزيد من «التسهيلات» ذات الصلة المذلة امام الجانب «الاسرائيلي»، ولكن لم تسفر المفاوضات عن تقدم يذكر، وازاء ذلك وضمن حملة الابتزاز «الاسرائيلية» وفي اجراء الاستسلام المصرية، وارتهان مواقف النظام المصري للولايات المتحدة، ومن اجل ابداء حسن نية مبارك وافقت مصر على المطالب «الاسرائيلي» بالرجوع الى المادة رقم ٧ من معاهدة «السلام» التي تنص على حل المنازعات المتعلقة بتطبيق المعاهدة او تفسيرها عن طريق المفاوضات.

وفي ضوء ذلك اصبح الامر يبدو وكأن الخلاف المصري - «الاسرائيلي» قد انحصر وتكتفى في قطعة من الارض تتراوح مساحتها بين الف متر و١٠٢٠٠ متر مربع سميت باسم طابا اصر كل طرف على انها تدخل ضمن نطاق سيادته. فما هي اهمية وطبيعة هذه المنطقة ولماذا خلقت «اسرائيل» كل هذه المشكلة امام النظام الذي لم يبخل عنها بشيء يذكر!

بالنسبة للموقع فان منطقة طابا ذات اهمية جغرافية لاسباب بها، اذ تقع في جنوب الجانب الشرقي لسيناء وتطل على الساحل الغربي للخليج العقبة على بعد خمسة اميال عن رأس الخليج ولهذا فهي تشكل نقطة التحام مصر بريليا بآسيا وبالنسبة للتاريخ فان هذه المنطقة تتبع تاريخيا لاراضي المصرية، وقد شهدت محاولات عديدة لسلبها عن مصر، فحاولت تركيا العثمانية تغيير وضع هذه المنطقة مع بريطانيا في القرن، وحسم هذا الخلاف بعد مفاوضات طويلة ادت الى توقيع اتفاقية للحدود في رفح عام ١٩٠٦ ولتأكيد ذلك تمت عملية ترسيم للحدود اقيمت في ضوئها اعمدة من الحجر يبلغ تعدادها ٩١ عمودا تبدأ من رفح وتنتهي عند تل رأس طابا مؤشرا اليه بعامود يحمل الرقم ١١ ولتشويش التاريخ ايضا حاولت اسرائيل نسف هذا العمود واقامت فوقه نقطة عسكرية للمراقبة.

لن ندخل بالطبع في اثباتات تاريخية لتعيين هذه المنطقة فالعدو الصهيوني يرفض مجرد الفرض بهذه المسائل لانها تتسبب وجوده من الاصل ولكن ما يهمني الان هو الطريقة المضحكة التي عالجت بها الدبلوماسية المصرية هذه المسألة!

بيغن .. تعنت



مبارك .. المأزق

بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد بدأت السلطات الصهيونية بتفسير معالم المنطقة، ومع ادعائها بالسيادة على طابا، كتفت من عملية البناء والتعمير وانشاء مشروعات ذات طابع سياحي، وفاقمت الفنادق والمقترحات لاجلها منطقة سياحية وباقابل كتفت من خرقها «الاتفاقية» بتعزيز وجودها العسكري ومنعت المصريين من ممارسة اي دور فيها، كل ذلك والظرف المصري يراهن على امكانية حل هذه المشكلة استنادا الى اتفاقيات كامب ديفيد، وفي حينه ارجى البت في هذا النزاع في انتظار حل المشكلة حسب المادة السابعة من اتفاقيات كامب ديفيد، وكترتيب مؤقت وفي ضوء التفاوض والتساهل المصريين، تم الاتفاق على نص يخدم السياسة «الاسرائيلية» وريبتها المسبقة بحل من هذا النوع، والنص يشير الى انه: «بعد ان يستفد الجانبان التفاوض كوسيلة لحل الخلاف يلجأ الطرفان الى التوفيق او التحكيم طبقا للمادة السابعة من اتفاقية السلام».

ان اتفاقا كهذا يعطي «اسرائيل» سلاح الوقت والتحكم بلعبة التوسيع والقبض والسيطرة الصهيونية، وهكذا استمرت عملية المعاملة والترهيب والقبض، وابتزاز المزيد من المواقف بل والتحكم بردود الفعل المصرية امام التطورات الجارية، في المنطقة الى ان توقفت الاجتماعات التفاوضية بفعل الغزو الصهيوني للبنان.

وفي ظل هذه الاجواء استمرت «اسرائيل» بخرق الاتفاق الذي تلا اتفاقية كامب ديفيد بشأن طابا فماذا كان رد الفعل المصري؟

لم تكن ردة فعل النظام المصري حيال هذا الموضوع اكثر من الاحتجاج والشكوى فعندما اعلنت «اسرائيل» عن نيتها افتتاح فندق سونستا في طابا، ودعت اليه الشركات السياحية والسياح لم يتجاوز رد الفعل المصري اكثر من توجيه الرسائل الى «وكلاء سفر» في الخارج تتأشدهم فيه عدم ارسال سياح الى منطقة طابا، والطرافة في هذا الموضوع ان ابراهام شارير وزير السياحة «الاسرائيلي» لم يقبل حتى رد فعل من هذا النوع، واعتبر بانه يشكل خرقا فاضحا لمعاهدة السلام، وطبعاً حقت «اسرائيل» ما تريد وتوجهت الشركات السياحية حيث اقيم احتفال الافتتاح للفندق الذي اعتبره

شارون ركيزة التوجهات القادمة في هذه المنطقة، كونها تخضع للسيادة «الاسرائيلية» المطلقة.

وفي ضوء ذلك كرت مسيحة المناشدات المصرية التي ما انفكت تؤكد رغبة مصر في السلام فالوزير المصري كمال حسن علي ما انفك يردد بان اختيار مصر للسلام هو اختيار استراتيجي في «الاتفاقية» بتعزيز وجودها العسكري ومنعت المصريين من ممارسة اي دور فيها، كل ذلك والظرف المصري يراهن على امكانية حل هذه المشكلة استنادا الى اتفاقيات كامب ديفيد، وفي حينه ارجى البت في هذا النزاع في انتظار حل المشكلة حسب المادة السابعة من اتفاقيات كامب ديفيد، وكترتيب مؤقت وفي ضوء التفاوض والتساهل المصريين، تم الاتفاق على نص يخدم السياسة «الاسرائيلية» وريبتها المسبقة بحل من هذا النوع، والنص يشير الى انه: «بعد ان يستفد الجانبان التفاوض كوسيلة لحل الخلاف يلجأ الطرفان الى التوفيق او التحكيم طبقا للمادة السابعة من اتفاقية السلام».

انعكاسات حرب لبنان على ازمة طابا

لم تحدث الحرب الاخيرة في لبنان اي تغيير جدي في السياسة المصرية رغم الخلافات التي برزت بين مصر واسرائيل حول الاجتياح والسياسة «الاسرائيلية» في لبنان، تلك الخلافات التي لم تصل الى حد يهدد مسيرة كامب ديفيد ونتائجه.

وقد اكد ذلك اكثر من مسؤول مصري، بقولهم، ان العلاقات الدبلوماسية ستظل بين البلدين كما كانت عليه بعد كامب ديفيد.

في غضون ذلك عاودت مصر طرح موضوع طابا مجددا وناشدت الولايات المتحدة الامريكية بالضغط لعودة المفاوضات ودعت الى اجتماع ثلاثي امريكى - مصري - اسرائيلي يوم ٧ نوفمبر الماضي في مدينة الاسماعيلية، وهنا بدأت مرحلة جديدة من الابتزازات الاسرائيلية.

«رقت اسرائيل هذا العرض واشترطت تزامن البحث في مسألة طابا مع استئناف الاتصالات حول كافة القضايا المعلقة بين البلدين وهي:

- ١ - التطبيع
 - ٢ - الحكم الذاتي
 - ٣ - عودة السفير المصري
- وارفقت اسرائيل هذه المطالب باتهام مصر بانها تخريق اتفاقياتها وواجباتها تجاه ما تم الاتفاقيات عليه، وفي حينه ذكر اسحق شامير بان «اسرائيل» لاترى في موضوع طابا موضوعا منفصلا عن مواضيع اخرى وانها تطالب ببحث جميع المسائل المعلقة واشترط في حديثه هذا بان تبحث

كافة القضايا المتعلقة بالتطبيع وفي كافة المجالات اما ميريدور فقد ذهب ابعد من ذلك بتوضيحه لهذه المسائل عندما ذكر بان اسرائيل تقبل طلب مصر اجراء مباحثات حول طابا ولكن ليس لوحدها فهناك وجوه عدة للتطبيع جرى تجديدها مثل تبادل الزيارات والوفود السياحية والتجارة وقال: نحن نريد ان تشمل المباحثات هذه المواضيع ايضا».

لقد اخرجت عملية الغزو «الاسرائيلي» للبنان النظام المصري مما دفعه الى اتخاذ سياسات مؤقتة لتفادي الانتقادات الموجهة اليه داخليا وخارجيا من جهة ولتطبيع سلاحا للرجعية العربية للقول بان مبارك ليس السادات وتهميذا لاعادته معززا مكرما الى الصف العربي.

ولكن «اسرائيل» لم تقبل حتى هذه السياسات التكتيكية من مبارك بل اصررت على احراره برغبتها المعلنة بمصادرة السيادة المصرية على التفكير المصري، فهي لا تقبل نقدا لعملياتها في لبنان وتعتبره خرقا لاتفاقية. وهكذا لازالت المشكلة في اطار الاخذ والرد. ولن يترتب عليها سوى رضوخ مصري جديد للمطالب الاسرائيلية المتشددة.

ان السياسة «الاسرائيلية» تتخذ من مشكلة طابا فرصتها لتأكيد الحقائق التالية في علاقتها مع مصر:

- ١ - ارتهان الجانب المصري في كل وقت للمواقف «الاسرائيلية».
 - ٢ - عدم السماح للنظام المصري يتجاوز المواقف المسموح بها «اسرائيليا».
 - ٣ - ضرورة ان يدفع النظام المصري ثمنا كبيرا في مجالات جديدة لتسوية مسألة طابا التي يمكن البحث بمصيرها دون عودتها كما تريد مصر.
- مقابل هذه الرغبات الاسرائيلية الواضحة في اهدافها فان النظام لازال يدفع فواتير دفاعه عن التزامه بتفاصيل ما انفق عليه واستعداداه لاعادة الامور الى نصابها بعد ازاحة الفيوم التي تكثفت ابان الغزو «الاسرائيلي» للبنان.
- ان هذه التطورات تشير الى المدى الذي وصل اليه نظام مبارك والمدى الذي يمكن ان يصل اليه اي مفاوض في شروط كامب ديفيد.
- فمصر اليوم هي لازالت مصر السادات التي ستعزز من مواقفها تجاه حماية «السلام المصري» على الطريقة «الاسرائيلية».
- وفي هذا السياق ستستمر عملية الابتزاز «الاسرائيلية» بدون توقف بهدف فرض شروط جديدة تتناول التطبيع والقرار المصري بما يحقق الاهداف «الاسرائيلية» المرسومة، وهكذا وفي ظل هذه السياسات سيكون النظام المصري في موقع لا يحسد عليه، ففي ظل الموافقة المطلقة على شروط كامب ديفيد ينبغي ان نتوقع الاكثر، والاكثر هنا هو تسديد المزيد من الفواتير التي يطالب بها العدو الصهيوني، والعودة من جديد الى دائرة التفاوض في ظل الشروط «الاسرائيلية» الجديدة.

سائر عبدالرحمن